وههنا حكم بان الاتحاد بعد خلع العوارضين لان كلا المعنيين صحيح انه مراد ولم يحكم سابقا
بانه مراد وههنا حكم بانه مراد فلا تخالف غايته انه لو لم يوجد وجه ترجيح يراد انه
لم لا يجوز ان يكون المراد ذلك ويجاب بان المقصود ليس حصر المراد بل سلب احتماله الاستاد
قوله فلا بد فيه الخ هذا متفرع على سابق سابقه قوله زيادة خصوصيته كما قال في وجه
وهو ان الموجود في الذهن بالحصه هو الهويه الخ قوله فيرد انه الخ اجراء لقوله وان كان
المراد قوله والحاصل اى حاصل الايراد على التعدد والثانى انه لا يتم الدليل الذى ذكره الشيخ
واعاد الاسلوب ولم يقل انه ينافى لما ذكره سواء كان المراد من ب هو ب في الخارج او ب
في الذهن بل اورد هذا الشق على حدة كانه ليس شريك له فى تلك الاستحالة لانه ليس مثل
السؤال الاول فى اثبات المنافاة لما ذكره من الحق بقوله بان تعالى الخ بيان و
متعلق بقوله لا يتم قوله لو صح الخ هذا عكس المقدمة المذكورة المسلمة النفع قوله
حمه ص ولا شك ان ب في الذهن الخ هذه مقدمة ثابتة في نفس الامر فضمها الى عكس المقدمة
المذكورة م المسلمة فينتج ان ما كان ا في الخارج ب في الخارج فلا يلزم الترجيح فلا يتم الدليل وان
ثبت فقل بعد اخذ السحه (?) معكس الى قولنا ب في الخارج هو ما كان في الخارج
فينافى ما ذكره فى الحق الطرفين قوله وهو ان صح ثبت فقل الخ حاصله اخذ مقدمة اخرى
وترتيب قياس بوجه اخر فان المقدمة الماخوذة من خارج ههنا هى عكس المقدمة الماخوذة
في الاولى وجعلوه صغرى القياس وكانت الماخوذة هناك كبرى القياس وكبرى القياس
ههنا المقدمة المسلمة بعينها كما قال وفى هذا الطريق الى وجدان السحه فى القياسين متعاكسان
قوله وعلى هذا الاشارة الى اخذ مقدمة وترتيب قياس بوجه اخر فعلى الطالب ان يطلب
ذوقه ادراك الدقائق ثم اعلم ان الشارح ايضا امر فى اخر كلامه بالتامل وحكم بدقة
المقام فلعله لهذه كلها امر وحكم قال الشارح فان الوجود سابقا ولاحقا
شيء واحد لا يخفى انه بنى هذا الدليل كما ترى على ان الوجود السابق واللاحق
شيء واحد وكان بناء الدليل السابق على تغايرهما وكان المحمولان الاثنان
عبارة عنهما واما هذا الدليل واما ذلك وقال فى حواشيه على التجريد فى توجيه الاول محصله
ان

ان العدم عبارة عن فقدان الذات وبطلانه فلا يكون موضع الوجودين والعدم شيئا
واحدا العدم انحفاظ وحدة الذات فالحق ان المراد ههنا من الشيء الواحد الذى تخلل
العدم بينه وبين نفسه هو الذات المعاد المنقطعة فى الوسط باى معنى كان انقطاعه
فيكون بناء الدليل على انقطاع الذات اولا فيتنبه كان فى دعواه ثم نوقض بالتزام
ترجيح بلا مرجح فى الشك فى الاول وبالتزام تخلل العدم بين ذلك الشيء ونفسه كما فى الثانى
وافعان سواء تغاير الوجودان اولا بخلاف الاول اذ ادعى تغاير الوجودين وسكت عنه فى
الثانى قال فى التجريد ولو اعيد تخلل العدم بين الشيء ونفسه كما فى الكتاب وافعان سواء
مطلقا دون ان يدعى بين الوجودين واتحادهما ثم قال الشارح فى حاشيته هناك فان قيل لا نم
الوجود م لزومه بل يلزم تخلل العدم بين وجودى شيء واحد بعينه فالجواب ان اختلاف المسلك الى ما ذكر فى
الاصل مفهوم من كلامه ايضا ان ليس بناء الدليل اولا على دعوى اتحاد الوجودين وتخلل العدم
بينهما بل المانع احدث القول بانه يجوز ان يكون الوجودان متغايرين ويكون التخلل بينهما فاجاب
بان الوجود لذات واحد لا يجوز ان يتعدد وعلى تقدير جوازه يجر موجب اعادة الوجود الاول
ايضا ونقل عن الشيخ بانه قال فى التعليقات ولم لا يكون المعاد الوجود معادا بعينه ويكون الوقت ايضا
وكيف يكون اثنينية ص معادا فيكون الحدوث ايضا معادا فيكون هناك لشيء وجودان ولا وقتان ولا حدوثان
اثنان بل واحد بعينه معاد ثم كيف يكون العود ولا اثنينية ويجوز ان يكون المعاد
هو الاول ثم قول من يريد ان يهرب عن هذا منهم من يقول الوجود صفة والصفة لا
يوصف ولا يعقل وليس بشيء ولا موجودة وان الوقت او بعض الاشياء لا يحتمل الاعادة
وبعضها يحتمل حتى لا يلزمه ان فرض الاعادة للمعدوم قد يجعل المعاد غير معاد ويجوز ان يكون
نقصه ص ما هو معاد وليس له حالتان قول ملعوم (?) المبحث المحصل المفصل هذا البطء ولما كان الشيخ مدعى
بداهة المدعى لم يبال بذكر المقدمات المشبهة فى صورة المنع انتهى وهذا كله يدل على ان ليس بناء هذا
الدليل اولا على اتحاد الوجودين ثم قال ورد عليه ان اللازم تخلل الخ وكان الاولى على ما قرره
ان يقول ويرد عليه انا لا نم اتحاد الوجودين وما ذكره كان لا بناء على تقدير عدم الاحتمال عدم
دعوى اتحاد الوجودين وعدمه فهو غير محتاج الى تغاير التعدد او ردع القول المعاد اذا كانت الشبهة

Copyright © King Saud University